سلسلة التنبيهات العلمية ٤

فتح المعبود

في بيان الهفوات في كتاب بذل المجهود

تأليف

د. محمد بن عبد الرحمن الخميس

دار الصميعي
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤١٦هـ - ١٩٩٥م

دار الصميعي للنشر والتوزيع
هاتف وفاكس: ٤٢٦٢٩٤٥
الرياض - السويدي - شارع السويدي العام
ص.ب: ٤٩٦٧ - الرمز البريدي ١١٤١٢
المملكة العربية السعودية

فتح المعبود

في بيان

الهفوات في كتاب بذل المجهود

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

إن الحمـد لله نحمـده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يـا أيهـا الـذين آمنـوا اتقـوا الله حق تقـاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾(١). ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفسٍ واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبًا﴾(٢). ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً. يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾(٣).

وبـعـــد:

فإن مصنف كتاب بذل المجهود من كبار أئمة الحنفية في الفروع، في العصـور المتـأخـرة ومن المعتنقـين لمذهـب الإرجـاء في مسمى الإيمان وحقيقته، ومن المعطلة لصفات رب العالمين فقد شرح سنن أبي داود، ومن جملة هذه السنن، كتاب السنة الذي رد فيه الإمام الحافظ أبو داود

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.
(٢) سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠، ٧١.
(٣) سورة النساء، الآية: (١).

رحمه الله على الجهمية، وكشف عوارهم بالآثار النبوية فأتى المصنف شارح السنن - غفر الله له - ليصرف كلام أبي داود رحمه الله عما أراده به، ويدافع عن أهل الإرجاء من المتكلمين، ومعطلة صفات رب العالمين فخرج بشرحه عما أراده أبو داود - رحمه الله - من عقده لهذا الكتاب في سننه العظيمة ولذا فقد شرح الله صدري لتعقب هفواته التي وقعت في هذا الشرح، مقتصراً على تلك التي وقعت أثناء شرحه لكتاب السنة، أما أبواب الفروع فإن أمرها يسير والحمد لله.

كما أنني لن أطيل أو أستطرد في الرد عليه، فليس هذا هو غرضي من تأليف الكتاب، وما أكثر الكتب التي كتبها أهل العلم في الرد على المعطلة النفاة، والقبورية والغلاة، وغيرهم وإنما قصدي مجرد التنبيه على تلك الأخطاء، وكشف عوارها على وجه الإجمال.

وأسأل الله القبول والسداد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

د. محمد بن عبدالرحمن آلخميّس

الخطـأ الأول

قوله: «الإرجاء اعتقاد أنه لا يضر مع الإيمان معصية»(١).

قلت: هذا التفسير باطل لأنه حصر للعام في بعض أفراده وتغيير للمطلق بالمقيد.

والباعث عليه هو الدفاع عن الماتريدية، فإنهم قائلون بنوع من الإرجاء.

فجاء المصنف ففسر الإرجاء بحيث لا يتناول إرجاء الماتريدية.

مع أن الصـواب: أن إرجـاء المـاتريدية من أوضح أنواع الإرجاء وتفصيل أن يقال:

إن الإرجاء أربعة أقسام:

الأول: إرجـاء غلاة الغـلاة من المـرجئة الجهمية الأولى: فالإيمان عندهم مجرد المعرفة بالقلب، وإن أظهر الكفر بلسانه، وإن الاعتقاد والإقرار والأعمال خارجة عن حقيقة الإيمان، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا تنفع مع الكفر طاعة، فالشيطان وفرعون وقارون وهامان وأمثالهم ـ مؤمنون عندهم.

الثـاني: إرجـاء الغلاة وهم المرجئة الكراميَّة فالإيمان عندهم هو الإقـرار باللسـان فقط، وأن الاعتقـاد والأعـمال خارجـة عن حقيقة

---

(١) بذل المجهود ١٨/١٩٩.

الإيمان، فالمنافق مؤمن عندهم في الدنيا، ولكنه مخلد في النار عندهم في الآخرة.

الثالث: إرجاء الغلاة في جهة دون جهة: وهم جمهور الماتريدية، والأشعرية الكلابية فالإيمان عندهم هو التصديق بالقلب» فقط، غير أنهم جعلوا الإقرار شرطاً لاجراء الأحكام الدنيوية[1] فقط.

فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه ـ فهو مؤمن ناج عند الله.

فلما كان المؤلف على اعتقاد هؤلاء الماتريدية، وتظاهروا بالسنة، فسر المؤلف الإرجاء على ما هو عليه غلاة الغلاة من المرجئة، دفاعا عن الماتريدية لئلا يدخلوا في المرجئة، فلأجل ذلك فسر الإرجاء على التفسير الأول.

الرابع: إرجاء المرجئة من الفقهاء كحماد وتلميذه أبي حنيفة وغيرهم من أهل الرأي.

فالإيمان عندهم هو التصديق بالجنان والإقرار باللسان، ولكن العمل خارج عن حقيقة الإيمان.

وإرجاؤهم خفيف جداً لا يترتب عليه فساد كبير[2].

---

(١) شرح ضوء المعالي ص١٩ ـ ٢٠ والتمهيد لأبي المعين النسفي ص٢٦/أ والعمدة للنسفي ص١٧/أ وشرح العقائد النسفية ص١٢١ وشرح المقاصد (٥/١٧٨ ـ ١٧٩) والمسايرة مع المسامرة ص٣٣٤ ونشر الطوالع ص٣٧٤ ـ ٣٧٥ والجوهرة المنفية ص٣. وإنما قلت جمهور الماتريدية لأن بعض الماتريدية ذهبوا إلى أن الإيمان هو التصديق والإقرار صرح بذلك التفتازاني في شرح المقاصد (٥/١٧٦) وشرح العقائد النسفية ص١٢٠.

(٢) راجع مقالات الأشعري ١٣٢، ٢٧٩، وشرح الطحاوية ٢٧٣، وكتاب الإيمان لابن منده ٣٣١-٣٣٨.

والخلاف بينهم وبين جماهير أهل السنة أقرب إلى الخلاف اللفظي كما ذكره جماعة من أهل[١] العلم، والمعصية عندهم تضر المؤمن بلا ريب.

الحاصل: أنه لما ثبت أن الإرجاء والمرجئة على أربعة أصناف لم يصح تعريف المؤلف للإرجاء، وأنه تعريف مزيف، لأن هذا تعريف لإرجاء غلاة الغلاة من الجهمية الأولى وليس بتعريف للإرجاء مطلقاً.

فإن الماتريدية داخلون في المرجئة كما سبق بيانه.

---

(١) كالغزالي كما في روح المعاني (١٦٧/٩) والذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٣/٥) وابن أبي العز في شرح الطحاوية ص٣٦٢ وفي ذلك يقول ابن أبي العز: «الاختلاف الذي بين أبي حنيفة وأئمة الباقين من أهل السنة صوري فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب أو جزء من الإيمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بل هو في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد».

الخطأ الثاني:

قول المؤلف: «ولكن اتفق جميع أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين: أن الأعمال غير داخلة في الإيمان . . . »[١] إلى آخر ما قال:

أقول: هذا الكلام باطل، وفيه تدليس، والصواب أن يقال:

إن جمهور أئمة السنة وسلف هذه الأئمة ـ من الفقهاء ـ اتفقوا على أن الأعمال جزء من الإيمان وحكى اتفاق السلف على أن الإيمان اعتقاد وقول وعمل غير واحد من أهل العلم كالشافعي كما في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٣/٨٨٦) والبخاري كما في فتح الباري ١/٤٧، وأحمد كما في مناقبه لابن الجوزي ص٢٢٨ وابن عبدالبر في التمهيد (٩/٢٣٨) والبغوي في شرح السنة (١/٣٨، ٣٩). قال عبدالرزاق الصنعاني: «سمعت من أدركت من شيوخنا وأصحابنا ـ ثم سرد أسماءهم ـ يقولون: الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[٢]. وقال الوليد بن مسلم: «سمعت الأوزاعي ومالك بن أنس وسعيد بن عبدالعزيز ينكرون قول من يقول: إن الإيمان إقرار بلا عمل ويقولون: لا إيمان إلا بعمل ولا عمل إلا بإيمان»[٣] وقال الإمام أحمد: «أجمع

(١) بذل المجهود ١٨/٢٠١.

(٢) شرح صحيح مسلم (١/١٤٦).

(٣) عقيدة ابن جرير ص١٠.

سبعون رجلاً من التابعين وأئمة المسلمين وفقهاء الأمصار على أن السنة التي توفي عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر منها: والإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»(١). وقال البخاري «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص»(٢).

وقال البغوي «اتفقت الصحابة والتابعون ومن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان»(٣).

وكذا الإيمان عندهم يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي؛قال ابن عبدالبر «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ولا عمل إلا بنية والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية والطاعات كلها عندهم إيمان»(٤) غير أنه لا يكفر بترك العمل؛ إلا إذا ترك العمل بالكلية فإنه حينئذ يرتفع عنه مطلق الإيمان، وأما ترك بعض العمل فلا يزول به مسمى الإيمان؛ وهو مطلق الإيمان.

لكن يزول الإيمان المطلق؛ أي الإيمان الكامل. فينقص إيمان المرء بحسب ما تركه من العمل.

---

(١) مناقب الإمام أحمد ص٢٢٨.

(٢) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (١/١٧٣، ١٧٤).

(٣) شرح السنة (١/٣٨، ٣٩).

(٤) روح المعاني (٩/١٦٧).

الخطأ الثالث

قوله عن الحافظ ابن حجر في بيانه لانحرافات الجهمية: «وإنما الذي أطبق السلف على ذمهم بسبب إنكار الصفات، حتى قالوا:
إن القرآن ليس كلام الله، وإنه مخلوق..»[١].
أقول: ههنا تنبيهان:
الأول: أن سبب ذم السلف للجهمية، هو إنكار الصفات وتعطيلها وتأويل نصوصها وتحريفها، وهذه الطامة موجودة عند الماتريدية عامة[٢]، وعند المؤلف خاصة فإنه من الماتريدية فقد صرح بأنه ماتريدي في الاعتقاد في كتابه المهند[٣] على المفند.
فالجهمية الأولى ليسوا بمنفردين في هذه الطامة، لأن الماتريدية شركاء لهم في هذه البدعة؛ لأن القرآن ـ عند الماتريدية ـ ليس من كلام الله على الحقيقة، بل إنه مخلوق عندهم.
كما هو مخلوق عند الجهمية الأولى، فلا خلاف بين الماتريدية وبين الجهمية الأولى في كون القرآن الكريم مخلوقا ـ كما زعموا ـ.
حتى باعتراف الماتريدية، فإن الماتريدية صرحوا بذلك، وصرحوا أيضا أن القرآن بلفظه ومعناه مخلوق، وأنه ليس بكلام الله على الحقيقة.

---

(١) بذل المجهود ١٨/٢٥٣.
(٢) انظر كتاب منهج الماتريدية في العقيدة ص٤٥ ـ ٥٠.
(٣) انظر المهند علي المفند ٣٠ وغرض تأليفه الرد على من اتهم علماء ديوبند أنهم وهابيون.

لكنـه كلام الله مجازا، لأنـه دال على كلام الله الحقيقي الذي هو الكلام النفسي[١].

وأقول: إن بدعة الماتريدية أشنع من بدعة الجهمية الأولى والمعتزلة.

فإن الجهمية الأولى يقولون ببدعة خلق القرآن فقط، ولكن الماتريدية زادوا مع هذه البدعة بدعتين أخريين:

الأولى: أن هذا القرآن العربي ليس من كلام الله تعالى على الحقيقة، بل إنه كلام الله مجازا لا حقيقة.

الثـانية: أن كلام الله تعالى على الحقيقة هو الكلام النفسي الذي ليس بحرف ولا صوت وليس فيه إخبار ولا استخبار ولا أمر ولا نهي وهو لا يتجزأ بخلاف الجهمية الأولى والمعتزلة.

فإنهم لم يقولوا ببدعة القول بالكلام النفسي كل ذلك على اعتراف الماتريدية أيضا[٢].

---

(١) راجع كتاب التوحيد لأبي منصور الماتريدي ٥٨ وشرح العقائد النسفية ٥٣ـ٥٥ والبداية للصابوني ٦٠ـ٦١ الدرة الفاخرة للجامي ٢٢٣، المسامرة ٨٢ـ٨٣ نشر الطوالع وتبصرة الأدلة ١١٨.

(٢) انظر تبصرة الأدلة ١١٨، وأصول الدين لأبي اليسر ٦١، والعقائد النسفية مع شرحها ٥٣ـ٥٨.

الخطأ الرابع

قوله ـ في شرح حديث الأوعال: «ثم الله تعالى فوق ذلك»:ـ

(وليس المراد بالفوقية الجهة والكيفية؛ بل هو منزه عن التشبيه والتكييف كما قاله السلف رحمهم الله)[١].

أقول: ههنا وقفتان:

الأولى: أن المؤلف بعيد عن علوم السنة. فإنه لا يتكلم على الأسانيد في كتابه هذا.

مع أن حديث الأوعال معروف وكلام أهل الحديث فيه واضح[٢].

غير أن هذا الحديث مشتمل على «فوقية الله تعالى» والأدلة على علو الله على خلقه وفوقيته كثيرة جدًّا وقد تتبعها بعض أئمة السنة فوجدوها أكثر من ألف دليل[٣] وفوقية الله تعالى من أعظم صفاته سبحانه.

وهي ثابتة له سبحانه على الحقيقة على الوجه اللائق به سبحانه من دون مجاز ولا تكييف ولا تمثيل.

وقد أجمع السلف على إثبات العلو والفوقية لله تعالى ولم يخالف في

(١) بذل المجهود ١٨/٢٥٨.

(٢) أخرجه أبو داود كتاب السنة باب في الجهمية (٥/٩٣) ح (٤٧٢٣) من طريق الأحنف بن قيس عز العباس بن عبدالمطلب قال المنذري، في مختصر سنن أبي داود (٧/٩٣) في إسناده الوليد بن أبي ثور لا يحتج بحديثه.

(٣) الجواب الصحيح (٣/٨٤) والصواعق المرسلة ٤/١٢٧٩.

ذلك إلا المعطلة قال الأوزاعي «كنا والتابعون متوافرين نقول: إن الله تعالى فوق عرشه ونؤمن بما وردت به السنة الصحيحة من صفاته»(١).

قال ابن تيمية «وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جهم المنكر لكون الله عزّ وجلّ فوق عرشه والنافي لصفاته ليعرف الناس أن مذهب السلف كان خلاف ذلك»(٢).

وقال عبدالله بن المبارك: «نعرف ربنا بأنه فوق سبع سماواته على العرش استوى بائن من خلقه ولا نقول كما قالت الجهمية»(٣).

الوقفة الثانية: أن المؤلف قد عطل صفة الفوقية لله تعالى بقوله: «وليس المراد بالفوقية الجهة . . . .».

وكلامه هذا فيه تلبيس للحق بالباطل.

فإن جميع بني آدم على أن الله تعالى في جهة فوقانية على الحقيقة دون المجاز.

وعلى ذلك سلف هذه الأمة وأئمة السنة قاطبة بلا خلاف بينهم لم يختلف فيه اثنان.

ولهم على ذلك حجج عقلية ونقلية حتى جاء دور الجهمية فأنكروا علوا الله تعالى وتبعهم الماتريدية والأشعرية الكلابية فعطلوها وحرفوا نصوصها(٤).

---

(١) الأسماء والصفات ص٤٠٨، فتح الباري (١٣/٤٠٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٣٩).

(٣) السنة لعبدالله بن أحمد ص١٣ والرد على الجهمية للدارمي ص٦٧ والأسماء والصفات ص٤٢٧.

(٤) الصواعق المرسلة ٤/١٢٧٩.

نعم السلف مع إثبـاتهم لعلو الله تعالى صرحـوا بنفي التشبيه والتكييف، وإثبات العلو لله تعالى لا يستلزم التشبيه.

وإثبات الصفات مع نفي التشبيه ليس من التشبيه في شيء عندهم قال نعيم بن حماد «من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر فليس ما وصف الله به نفسه ورسوله تشبيهاً»[١].

وقال الترمذي «قال أهل العلم في هذا الحديث وما يشبه هذا من الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا قالوا: قد ثبت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يقال كيف؟ هكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا: هذا تشبيه»[٢].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/٥٣٢).

(٢) سنن الترمذي (٣/٤١ - ٤٢).

الخطأ الخامس

وهو من طامات المؤلف متمثل في الدعوة إلى القبورية تحت ستار التوسل.

وقد نقل المصنف خرافاته من سلفه ولا سيما الكوثري، ونوه بذكره، كما نقل عن دعاة القبورية أمثال ابن حجر الهيثمي وغيره من دعاة القبورية [١].

قلت: لقد حقق كثير من علماء الحنفية وأئمتهم أن التوسل الحق - هو التوسل بأسماء الله تعالى وصفاته، والأعمال الصالحة، من ذلك قول الإمام أبوحنيفة «ولا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به والدعاء المأذون فيه المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: ﴿**ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون في أسمائه سيجزون ماكانوا يعملون**﴾ [٢]... [٣]، وقوله «**يكره أن يقول الداعي أسألك بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام**» [٤].

وقوله: **(وأكره أن يقول بمعاقد العز من عرشك أو بحق خلقك)** [٥].

---

(١) انظر تعليق الشيخ زكريا على بذل المجهود ١٨/ ٢٦٠.

(٢) الدر المحتار مع حاشية رد المحتار ٦/٣٩٦ - ٣٩٧.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٨٠.

(٤) شرح الفقه الأكبر ص١٩٨.

(٥) اتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٨٥).

وقول أبو يوسف «وأكره أن يقول بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام»[١] وأما توسل دعاة القبورية فهو في الحقيقة توسل مبتدع غير مشروع .

(١) التوسل والوسيلة ص٨٢، ٩٩.

الخطأ السادس

قوله ـ في تفسير حديث الأطيط ـ نقلا عن الخطابي: إن هذا وارد مورد التمثيل وليس على الحقيقة(١).

قلت: هذا باطل.

والصواب أن يقال: إن صح حديث الأطيط(٢).

فهو على الحقيقة لا على المجاز ولا على التمثيل؛ فيمر كإمرار بقية نصوص الصفات؛ من دون تأويل وتحريف وتعطيل. كما هو طريق السلف.

---

(١) بذل المجهود ١٨/٢٦١-٢٦٢.

(٢) الحديث أخرجه أبوداود كتاب السنة باب في الجهمية (٥/٩٤) ح (٤٧٢٦) وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٥٢) والدارمي في الرد على المريسي ص٨٩ وابن خزيمة في التوحيد ص (١٠٣) والآجري في الشريعة ص (٢٩٣) والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٤١٧) وابن عبدالبر في التمهيد (٧/١٤١) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/٣٩٤) جميعهم من طريق جبير بن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه عن جده.

الخطأ السابع

قوله ـ في تفسير حديث الأطيط ومن ألفاظه: لفظة: «إن الله فوق عرشه وعرشه فوق سماواته»: ـ (وهذا الحديث يثبت كونه سبحانه وتعالى فوق عرشه والجهمية ينكرونه)(١).

قلت: نعم إن الجهمية قديما وحديثا أنكروا هذه الصفة ومن هؤلاء الجهمية المعطلين لعلو الله تعالى والمحرفين لنصوصه ـ الماتريدية أيضاً(٢). فهذا رد على الجهمية والماتريدية أيضاً.

---

(١) بذل المجهود ١٨/ ٢٦٣.

(٢) انظر كتاب التوحيد للماتريدي ٧٠، ١٠٧ تبصرة الأدلة ٧٣، البداية للصابوني ٤٥، ٤٧، وشرح العقائد ٤٠ وشرح المواقف للجرجاني ٨/ ٢٠-٢٢ والنبراس ١٧٨-١٧٩، وإرشادات المرام ١٩٧ وتبديد الظلام للكوثري ٣٥، ٧٨.

الخطأ الثامن

أنه قال في شرح حديث أبي هريرة: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه»[١].

وفي آخر الحديث: «قال المقرىء: وهذا رد على الجهمية» فقال الساهنفوري: (لأنهم ينكرون هذه الصفات). يعني السمع والبصر[٢].

قلت: جمهور الماتريدية يثبتون السمع والبصر لله تعالى على تفلسف فيها، ولكن ارجع ابن الهمام منهم هاتين الصفتين إلى صفة العلم وهذا تعطيل محض[٣].

لكن الماتريدية لا يثبتون صفة العين لله تعالى فهم معطلة لها ومحرفة لنصوصها[٤].

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة من سننه، وابن حبان وابن أبي حاتم وابن مردويه وغيرهم وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣٩٥٤).

(٢) بذل المجهود ١٨/ ٢٦٤ـ٢٦٥.

(٣) انظر المسايرة ٦٩.

(٤) انظر تأويلات الماتري في تفسير سورة هود وفي قوله تعالى: ﴿وصنع الفلك﴾ (هود: ٣٧) مخطوط الأزهرية المدراك للنسفي ٢/٣٥٧، وارشاد العقل السليم ٤/٢٠٥ وإشارات المرام ١٨٩، ونشر الطوالع ٢٦٢ تبصرة الأدلة ٢٤٠/ب.

الخطأ التاسع

قول الشيخ زكريا الكاندهلوي في الهامش: إن بناء إنكار المعتزلة للرؤية هو إنكارهم الجهة لله تعالى وأن الرؤية يلزم عنها الجهة، فلما نفوا الجهة نفوا الرؤية.

وعندنا لا يحتاج إلى المقابل (الجهة) فلا إحالة(١).

أقول: الذين يقولون إن المؤمنين يرون ربهم بدون جهة. فهم في الحقيقة لا يؤمنون برؤية الله تعالى. لأن قولهم هذا متضمن الطامتين:

الأولى: نفي علو الله تعالى.

والثانية: استحالة الرؤية فإن الرؤية بدون جهة مستحيلة، ولذا صرح عقلاء الماتريدية والأشعرية بأن الخلاف بينهم وبين المعتزلة لفظي، وأنهم جميعا منكرون للرؤية البصرية، وأن الرؤية عندهم رؤية علمية.

ولذلك صرح شيخ الإسلام أنهم جعلوا الرؤية مستحيلة وأن المعتزلة سيسخرون من هؤلاء(٢).

على أن الأحاديث الواردة في الرؤية مصرحة بأن الله يكون من فوق وأن المؤمنين يرون ربهم بأبصارهم.

---

(١) (٢) انظر كتاب التوحيد للماتريدي ص٥٨ والبداية للصابوني ص٦٠، ٦١ وإشارات المرام ص١٣٨ ـ ١٣٩ المسايرة مع المسامرة ص٨٢ ـ ٨٣، نشر الطوالع ص٢٥٥ ضوء المعالي ص٢٩ أصول الدين لأبي اليسر البزدوي ص٦١ والعقائد النسفية مع شرحها للتفتازاني ٥٣ ـ ٥٨ وبحر الكلام ص٢٩.

الخطأ العاشر

إن المؤلف ـ نقل قول الخطابي في شرح حديث النزول: (مذهب علماء السلف وأئمة الفقهاء: ان يمرروا مثل هذه الأحاديث على ظاهرها، وأن لا يذكروا لها المعاني، و لا يتأولوها بعلمهم لقصور علمهم عن إدراكها)(١).

قلت: مقصود الخطابي: الرد على تأويلات الجهمية لحديث النزول والرد على تفسيراتهم لصفة النزول، وليس قصده التفويض في المعنى، وإنما قصده التفويض في الكيف.

ولكن المصنف إنما ذكر قوله (. . . . وأن لا يذكروا لها المعاني. . .) يستدل بكلامه على التفويض المبتدع الذي هو التفويض في المعنىٰ، على أن هذه الدعوى باطلة والسلف لم يكونوا مفوضين للمعاني، فإنهم كانوا يعرفون نصوص الصفات ومعانيها أحسن المعرفة.

وإنما كان تفويضهم في الكيف فقط.

كما قال مالك رحمه الله: (الاستواء معلوم والكيف مجهول)(٢) فقول الخطابي: «. . . وأن لا يذكروا لها المعاني. . .».

أي يفسرونها بتفاسير الجهمية وتأويلاتهم من عند أنفسهم دل عليه قوله في آخره: «لا يتأولوها بعلمهم لقصور علمهم عن دركها».

---

(١) بذل المجهود ١٨/ ٢٧١.

(٢) الحلية ٦/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦ وأخرجه أيضاً الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث (١٧ ـ ١٨) وبن عبدالبر في التمهيد (٧/ ١٥١) والبيهقي الأسماء والصفات ص٤٠٨ قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٠٦) (إسناده جيد).

الخطأ الحادي عشر

قول الشيخ زكريا الكاندهلوي مؤلف «أوجز المسالك في شرح موطأ الإمام مالك» ـ في التعليق على هذا المقام في بذل المجهود:

إنه لا ينبغي رواية حديث اهتزاز العرش ولا حديث الصورة ولا حديث الساق.

لأن أسانيدها لا تبلغ في الصحة حديث النزول، أو لأن التأويل في حديث النزول أقرب، كذا في الأوجز[١][٢].

قلت: قول الشيخ زكريا هذا باطل لأن أحاديث اهتزاز العرش والصورة والساق من الأحاديث الصحيحة المتلقاة بالقبول عند الأئمة.

وأما قوله: إن تأويل حديث النزول أقرب، فهو قول أبعد عن الحق.

والحق أن التأويل في جميع هذه الأحاديث بعيد عن الحق سواء تأويل حديث النزول أو غيره.

---

(١) يعني أوجز المسالك.

(٢) انظر تعليقه هذا على حديث النزول في سنن أبي داود شرحه بذل المجهود ١٨ / ٢٧١. بتصرف.

الخطأ الثاني عشر

قول المصنف في شرح حديث:

«فإن قريشاً قد منعوني أن أبلغ كلام ربي» -: (فقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن كلام الرب سبحانه وتعالى)(١).

قلت: لقد أجاد المصنف في شرح هذا الحديث، ولكن قصر وأخطأ حيث لم يبين أن هذا رد على الجهمية والماتريدية والأشعرية أيضاً، وكان الأولى أن يقول:

هذا رد صريح على الماتريدية والأشعرية وغيرهم من المعطلة الذين يزعمون أن هذا القرآن ليس بكلام الله على الحقيقة وإنما هو حكاية أو عبارة عن كلام الله تعالى.

ومما يؤكد ما قلناه: قول المصنف في شرح حديث الإفك في تفسير قول عائشة رضي الله عنها:

«ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيّ بأمر يتلى». فقال المؤلف في شرحه:

(فأثبت في هذا الحديث تكلم الله سبحانه وتعالى بكلامه وهو في القرآن)(٢).

---

(١) بذل المجهود ١٨/ ٢٧٢.

(٢) بذل المجهود ١٨/ ٢٧٤.

قلت: فهذا اعتراف مهم من المصنف؛ ومن ناحية أخرى تناقض وهو دليل على بطلان الكلام النفسي، لأنه صريح في أن الله تعالى قد تكلم بهذا القرآن العربي، والماتريدية يقولون: إنه ليس بكلام الله على الحقيقة وإنما هو كلام الله مجازاً لأنه دال على كلام الله الحقيقي وهو الكلام النفسي[١].

---

(١) انظر كتاب التوحيد للماتريدي ص ٥٨ والبداية للصابوني ص ٦٠ ـ ٦١ وإشارات المرام ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

الخطأ الثالث عشر

تعليق الشيخ زكريا على حديث: «تكلم الله بالوحى.. كجر السلسلة..».

فذكر عدة احتمالات في تفسيره منها ما قال:

(والثالث تخليق الكلام من عند الله عز اسمه...)[1].

قلت: هذا باطل.

لأنـه صريح في بدعة القول بخلق القرآن، والحقيقة أن الماتريدية وأشقـاءهم الأشعرية ـ يقولون ببدعة القول بخلق القرآن، لأن هذا القرآن العربي ـ عندهم ـ مخلوق.

وهو ليس كلام الله على الحقيقة عندهم بل هو كلام الله مجازا لأنه دال على كلام الله الحقيقي، وهو الكلام النفسي.

(١) بذل المجهود (التعليق) ١٨/ ٢٧٥.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات ونحمد الله تعالى أن وفق لبيان هذه الأخطاء، ونسأله أن يستفيد منها المسلمون وأن يعصمنا من الجور والزلل والخطأ، وأن يتقبل منا هذا الجهد المتواضع ويثقل لنا به الموازين إنه جواد كريم، والحمد لله رب العالمين.

بقـلـــم

د. محمد بن عبدالرحمن الخميّس

* * * * *

فهرس الموضوعات